الأسرة الجزائرية بين الهجرة و التحضر
- أسرة مدينة قسنطينة نموذجا-

د. جبايلي سهام
جامعة طاهري محمد- بشار
s.djebaili_17@yahoo.fr

ملخص:

إن الأسرة نظام قائم بذاته يؤثر ويتأثر بالوسط الذي يعيش فيه، فانتقالها من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، فرض عليها التخلي عن عدة مبادئ وتقاليد كانت تميز نشأتها، فالتحضر الذي تعيشه المدينة ملئ بالمتناقضات والضغوطات التي تنعكس سلبا على بناء الأسرة، نظامها الاقتصادي ودورها التربوي، وطريقة التفكير والأدوار المنوطة لكل فرد فيها، كما فقدت سلطتها، ...

وكل هذا أدى بالأسرة إلى صعوبة التكيف بالقيم والعادات الحضرية السائدة في المدينة، كما أصبحت تعيش التهميش والعزلة ، وعليه فمهما كانت عملية الهجرة أو الانتقال من بيئة إلى بيئة مختلفة يجب مراعاة الفروقات الموجودة بين البيئتين.

الإشكالية:

تعتبر الأسرة القاعدة الأساسية والخليّة الأولى في المجتمع، فكلّ تحوّل أو تغيّر يؤثّر في بنائها أو في نمطها على أساس أنها وحدة اجتماعية لا يمكن عزلها عن المجتمع الكلّي، إضافة إلى تميّزها بالتّلقائية والحركيّة التي مكّنتها من تمثّل تلك التّأثيرات نتيجة المرونة والقدرة على التكيّف بالمؤثّرات الدّاخلية والخارجيّة كهجرة السكّان من الرّيف إلى المدينة؛ أين كان التّركيز على المدن الكبرى لتوفّرها على جلّ متطلّبات الحياة وهذا ما تشير إليه نتائج الإحصاء السكّاني لسنة 2008، والذي يبيّن متوسّط حجم الأسر الموزّعة في الفترة المحصورة ما بين 1998 و2008 حسب إقامتهم بالمدن الذي وصل إلى 5815158 أسرة متمدّنة*.

فالمدينة لا تشكّل فقط نمطا جديدا للتّنظيم الاقتصادي وبيئة فيزيقيّة مختلفة، لكنّها تمثّل أيضا نظاما اجتماعيا يؤثّر على سلوك الأفراد وتفكيرهم، وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية والطبيعة الإنسانية ذاتها، كما تمثّل المدينة نموذجا للتحوّل الثّقافي، وذلك بظهور الحضرية كأسلوب في الحياة، بما لها من تأثير على طبيعة التّنشئة الاجتماعية للطفل، خاصّة من خلال تلقّيه جملة من المبادئ والقيم والمعايير التي تجعل منه عضوا فعالا في المجتمع، وعليه فانتقال الأسرة إلى مجتمع متغيّر، يفرض علينا التّدقيق أكثر في العوامل التي ساعدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في هذا الانتقال أو هجرة الأسرة الجزائرية من وسط ريفي إلى وسط متمدّن ومتحضر، كما يفرض علينا تحديد مفهوم الهجرة باعتبارها إحدى ظواهر الحركة السكّانية هذه الظّاهرة التي شهدت اهتمام جلّ الباحثين، وذلك لما لها من تأثير على حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم بسبب آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على المناطق الطاردة للسّكان والمناطق الجاذبة لهم و انتقال السّكان من منطقة لأخرى بغرض التغيير الدّائم لمكان الإقامة، سواء كان ذلك بقرارات ورغبات الأفراد أو بتأثير عوامل اقتصادية و اجتماعية وثقافية، فكثيرا ما تدفع ضغوط الفقر وكوارث الطبيعة بأعداد كبيرة من السّكان للهروب من المناطق التي تتواجد بها سكناتهم ومصالحهم، من أجل البحث عن حياة أفضل في مكان آخر، وبذلك نجد أن الهجرة واحدة، إنّما أسبابها متعدّدة ومختلفة باختلاف الأفراد، المناطق وطرق التفكير.

1- تحديد المفاهيم:

1-1- مفهوم الأسرة: تعرّف الأسرة بأنها الارتباط الدّائم بين الرجل والمرأة، وما يترتّب على ذلك من إنجاب ورعاية للأطفال(1) ، كما هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النّوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تقرّرها المجتمعات المختلفة(2). ويذهب أوغست **كونت** إلى أنّ الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، وهي النّقطة التي يبدأ منها في التّطور، إذ يمكن مقارنتها في طبيعتها وجوهر وجودها بالخليّة الحية في التّركيب البيولوجي للكائن الحي وهي أوّل وسط طبيعي و اجتماعي نشأ فيه الفرد وتلقّى منه المكوّنات الأولى لثقافته ولغته وتراثه الاجتماعي(3).

1-2- مفهوم التّغيّر: يعتبر التغير ظاهرة موجودة في كل الميادين والمستويات العلميّة، الاجتماعية، الثقافيّة، الاقتصادية و السياسيّة نتيجة تداخل تيّارات وعوامل ثقافية و اقتصادية وسياسية، كما يقصد بالتّغير نوع التّطور الذي يحدث تأثيرا في النّظم، البناء والوظائف(4). ويرى بارسونز أنّ: " التّغير ظاهرة سليمة ومستمرّة ودائمة في حياة كل نظام، نتيجة عوامل داخليّة وخارجية قويّة "(5) و يدعّم ولبرت مور إلى أن التّغير الاجتماعي هو التبدّل الذي يحدث في الأنساق الاجتماعية بما يتضمنّه من نتائج مترتّبة عنه في القواعد والقيم"(6)، فالتغير الاجتماعي يعدّ عملية تحوّل تحدث في البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية و التدرّج الاجتماعي كما يتضمّن التّحول في أنماط العلاقات الاجتماعية، حجم الأسرة، أنماط المعيشة، التّوزيع السكّاني لأفراد المجتمع...

1-3- مفهوم التحضّر: يعدّ مفهوم التّحضر من المفاهيم الحديثة التي ظهرت ضمن هذه التغيرات والتّحديات، فهو الانتقال من الحياة الرّيفية إلى الحياة الحضرية، حيث يتعيّن على الفرد أو الجماعة أن تتكيّف بالنّظم والقيم السائدة في المدينة(7)، وذلك تبعا لضرورة التكيّف بالأوضاع الجديدة.

1-4- **تعريف الهجرة:** لقد شهد مفهوم الهجرة اهتماما لدى المختصّين من العلماء، ومن بينهم جونار Gonnard الذي عرّف الهجرة بأنها ترك البلد و الالتحاق بغيره لمدّة طويلة بقصد الإقامة الدّائمة، وغالبا بقصد تحسين الوضعية بالعمل(8)، فالهجرة هنا تتوفّر بتحقيق عاملين اثنين هما: مغادرة البلاد والإقامة بالبلد المهاجر إليه للعيش والعمل، أمّا علي عبد الرّازق جبلي فيعرّف الهجرة أنها : "عملية انتقال أو تحوّل أو تغيير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد، أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد وقد تتمّ هذه العمليّة بإرادة الفرد أو الجماعة، أو بغير إرادتهم، أو لهدف خطّطه المجتمع، وقد تكون على نحو دائم أو مؤقت"(9). وعليه فانّ الهجرة قد تكون الانتقال من منطقة إلى أخرى سواء داخل أو خارج البلد الذي يعيش فيه الفرد المهاجر، لكنّها قد تتم بإرادته أو بالإرادة الجماعية، أو لأهداف مجتمعية، والهجرة أنواع وهي كالآتي:

أ- **الهجرة الدّاخلية**: و هي انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى، داخل المجتمع أو داخل الوطن الواحد، والهجرة الدّاخلية نوعان: - هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى.

- هجرة بين منطقتين تحملان نفس الصفات الثقافية والحضارية.

ب- **الهجرة الخارجيّة:** و هي انتقال فرد أو جماعة من مجتمع إلى آخر طلبا للعمل، أو رغبة في الحصول على فرص أحسن في الحياة.

2- **تصنيف الهجرة:** تصنّف الهجرة إلى:

1.2- **الهجرة الدّائمة**: هي عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى، مع التّغيير الكامل لكل ظروف المهاجرين الذين يتركون محلّ إقامتهم الأصلية بشكل نهائي.

2.2- **الهجرة المؤقّتة**: ينتقل الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقّتا، لأنّهم يتردّدون من حين إلى أخر على موطنهم الأصلي، نظرا لارتباطهم به لأسباب اجتماعية و اقتصادية أو غير ذلك.

3.2- **الهجرة الاختيارية**: وفيها يكون للفرد أو الجماعة الحرية الكاملة في اختيار المنطقة التي يريدون الهجرة إليها، حسب ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية و النّفسية، كهجرة الفرد بسبب الفقر أو نتيجة لعدم التوازن بين السكّان وموارد الثروة الاقتصادية(10) ، أو الهجرة لأجل تحسين المستوى التّعليمي.

4.2- **الهجرة الاضطرارية**: وهنا يكون الفرد مجبرا على التنقّل من منطقته الأصلية إلى منطقة أخرى كظروف الحروب و الاستعمار.

3- **عوامل الهجرة:** إن الهجرة السكّانية لا تتم إلّا لعوامل تختلف باختلاف الأفراد والمناطق وظروف المعيشة، ونذكر أهمّها في:

- عوامل جذب السكّان (الأفراد) تكمن خاصة في المدن، كظهور مصادر جديدة للرّزق في المناطق المتحضّرة و انتشار الجامعات والمدارس الكبرى.

- توفّر الوظائف التي تناسب الشباب الحاصلين على الشهادات و ارتفاع مستوى المعيشة.

ومن بين العوامل المساعدة على الهجرة، (أي العوامل الطاردة) التي توجد في الرّيف نجد:

- ضعف المستوى الدراسي لسكان الريف.

- انتشار البطالة لعدم توفّر الرّيف على مناصب الشغل.

- الانفجار الدّيمغرافي.

- هروب الشباب من سيطرة الآباء والرغبة في تغيير نمط حياتهم(11).

4- الهجرة الرّيفية في الجزائر: لقد استمرت ظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر حتى بعد مرحلة الاحتلال الفرنسي، و ازداد تدفّق الكثير من سكان الأرياف باتجاه المدن الكبرى، حيث جاء هؤلاء النازحين بعاداتهم وتقاليدهم ليستقرّوا بها في المدن، فطبعوا بها نمط الحياة في الأحياء التي أقاموا بها، وهو الأمر الذي يفسر السّمات الرّيفية لعدد من المناطق في بعض المدن، وقد نتج ما يسمّيه الباحث الفرنسي جون لوكوز (j.lecoz) بالتحضّر الفوضوي أو غير المنسق، والذي جاء وليد اصطدام طبقتين اجتماعيتين متمايزتين من حيث تكوينهما الاقتصادي و الاجتماعي(12).

1.4- دوافع الهجرة الريفية في الجزائر:

أ- مرحلة الاحتلال الفرنسي: إن أهمّ ما يميز هذه المرحلة هو اعتماد الاحتلال سياسة الملكية ومصادرة أراضي السّكان، للقضاء على المقاومة الرّيفية، بعد الاستحواذ على الأراضي الفلاحية، كما سعت إلى دمج الاقتصاديين الفرنسي والجزائري، ثم أصدرت عدّة قوانين أهمّها قانون 11 جانفي 1851م، الذي دعا إلى الدّمج بين الاقتصاديين، ثم قانون إلغاء النّظام الحرفي سنة 1986 الذي أسفر على تدمير الصّناعات التقليدية والنشاطات الحرفية بصفة عامة(13)، وقد كانت عواقب ذلك القرار وخيمة على الفلاّحين، الذين فقدوا استقرارهم و انتشرت بينهم البطالة والفقر بعد انتزاع ملكياتهم، إضافة إلى ذلك كانت عملية التّجهيل مكمّلة وملازمة لهذه السّياسة حيث كاد بعد 132 سنة أن يصبح كلّ الأفراد أمّيين، بعدما كانت نسبة الأميّة ضعيفة نظرا لانتشار التّعليم و ازدهاره قبل الاحتلال الفرنسي، و يكفي أن نشير إلى أن عدد الأطفال الذين كانوا في سن الالتحاق بالمدارس وحرموا منها، قدّر بمليوني طفل سنة 1954 فإنّ

بعض النّسب المسجّلة قبل اندلاع الثّورة قدّرت بـ 5% سنة 1914م و6% سنة 1929م وأوضح تعداد 1949م أنها بلغت 9% ذكور و2,1% إناث(14).

وعليه، فمرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر تميّزت بانتشار الفقر والبطالة وتفشّي الجهل، و انتزعت الأراضي من أصحابها، وتقلّصت فرص العمل، ومنها فقد الأفراد استقرارهم وأصبحوا يتنقّلون للبحث عن العمل في أي مكان.

ب- مرحلة الاستقلال: شهدت الجزائر اقتصادا متدهورا و أوضاعا اجتماعية مأساوية، أثّر سلبا على المجتمع، حيث قدّرت البطالة سنة 1963م بحوالي مليوني بطالا، فالتّقرير العام للمخطّط الرباعي الأول يشير إلى أنّ متوسط النّمو الديمغرافي بلغ 3,2%، وأنّ السّكان الحضريين تزايدوا بنسبة 5,6% في السنة ما بين 1962م و1973م، مقابل 02% كزيادة لسكان الأرياف، في نفس الفترة، لأنّ الفلاّحين غادروا قراهم جماعيا للبحث عن العمل و الاستقرار بالمدن، بعدما شرّدوا ودمّرت مساكنهم خلال سبع سنوات من الحرب، في نفس الفترة المذكورة غادر ما يقارب 850000 شخص الأرياف باتجاه المدن، خلافا للّذين ذهبوا إلى ما وراء البحر حيث بلغ إجمالي الهجرة إلى فرنسا وحدها ما بين عام 1973 و1986 م ما يقارب 172024 مهاجرا(15).

فرغم التحوّلات الجذرية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال على مختلف المستويات، إلّا أنها تميّزت بحركية اجتماعية واسعة، وكانت الصّناعة هي استقطاب مختلف الفئات، و ابتداء من سنة 1966م بدأ القطاع الصناعي في التّوسع، وذلك بفضل التأميمات المتتالية والتوسّع في إنشاء صناعات استهلاكية مع التركيز على الصناعات الثقيلة، كما نجد أن الزّراعة قد استحوذت على جملة الاستثمارات في الخطة الثلاثية مقابل 51.95% للصّناعة(16).

2.4- تطوّر الهجرة الرّيفية في الجزائر: إن الهجرة الرّيفية بالجزائر كانت أثناء فترة الاستعمار الفرنسي باتجاهين: خارجيّة باتجاه فرنسا خاصّة، و داخلية باتجاه المدن الكبرى ومزارع المستعمرين في الجزائر، و إذا استثنينا هجرة جماعة من السياسيين إلى باريس بعد الاحتلال مباشرة، فإنّ الهجرة إلى فرنسا لم تكن

مثيرة للانتباه في تلك الفترة لكن المؤكّد أنها بدأت قبل سنة 1874م، وهي السّنة التي صدر فيها مرسوم يقيّد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على " إذن بالسفر"(17)، و يمكننا الاعتماد على بعض الإحصائيّات حول الهجرة باتجاه فرنسا لنوضّح أكثر تطوّر الهجرة الخارجية في الجزائر خلال هذا القرن، و ذلك باعتبار أن الهجرة الريفية تمثّل المصدر الرئيسي لها، لأن المدن الجزائرية الكبرى أصبحت لا تستجيب في مجال الشغل لحاجيات النازحين حولها إذ أنه بعدما تأكّدوا أن زحفهم إليها لا يحلّ مشاكل بطالتهم، لم يبق أمامهم سوى الهجرة الموسميّة للعمل في مزارع المعمّرين، أو الهجرة إلى الخارج وخاصة إلى فرنسا التي بلغ عدد المهاجرين إليها سنة 1914 حوالي 7444 مهاجرا، ليرتفع هذا العدد إلى حوالي 20092 سنة 1915م، ثم انخفض إلى حوالي 5568 عام 1919م، ليرتفع مرة أخرى إلى ما يقارب 58568 سنة 1923م، ثم تراجع على التّوالي ليصل إلى حوالي48677 سنة 1926م، و42248 سنة 1929م، ثم 20847 سنة 1931م(18) و ارتفع من جديد ليبلغ ما بين 73000 و 74000سنة 1939 م(19)، وأهم ما يلاحظ عن الهجرة إلى فرنسا خلال هذه الفترة، هو أنّ تأثرها كان واضحا بالحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم في نهاية العشرينات، أما بعد الحرب العالمية الثانية أخذت موجات الهجرة باتجاه فرنسا في الارتفاع من جديد والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (08): تطور الهجرة الريفية بين 1946 م و1954م(20)

السنة	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954
عدد المهاجرين	34929	67929	80714	83447	89405	142671	148262	94133	194000

إنّ أهم ما نستنتجه من هذا الجدول، هو أنّه إبتداءا من سنة 1946 م بدأت الهجرة الرّيفية باتجاه فرنسا في الارتفاع، لتبلغ أقصاها سنة 1954م، ولم تتراجع طوال هذه المدّة سوى مرّة واحدة وذلك سنة 1953م إلاّ بالنّسبة للهجرة الدّاخلية، فإنّ زيادة سكّان المدن الجزائرية وخاصّة منها المدن الكبرى أصبح ظاهرة متميّزة في الثّلاثين السنة الأخيرة من عمر الاستعمار الفرنسي بالجزائر، حيث أنّه ومنذ عام 1930م

ارتفع عدد المهاجرين من الأرياف إلى المدن بشكل سريع، ويكفي أن نتمعّن في الجدول التّالي حول تطور سكان 50 مدينة جزائرية منذ 1900 م إلى غاية 1959م، ليتجلّى لنا ذلك بكلّ وضوح.

جدول رقم(9): تطوّر سكان 50 مدينة جزائرية(21)

السكان الحضريون لحوالي: 50 مدينة جزائرية			
الفترة / السكان	سنة 1900	سنة 1930	سنة 1959
أوربيون	405.000	630.000	850.000
جزائريون	310.000	590.000	2.100.000
المجموع	715.000	1.220.000	2.950.000

إنّ أول ما نلاحظه في الجدول، هو أنّ عدد سكّان المدن المدروسة قد تضاعف، فيما يخصّ السكّان الأهالي بين 1900 و1930م قد تضاعف بما يقارب أربع مرّات بين 1930م 1959م، و هو ما يجعلنا نستبعد كون هذا الارتفاع ناتج عن الزّيادة الطبيعيّة للسكّان، ونرجع مساهمة الهجرة الرّيفية في ذلك خاصة وأنّها لم تتوقّف رغم رحيل الاستعمار الفرنسي، بل تواصلت بوتيرة متسارعة، حيث تميّزت الفترة الممتدّة بين 1962 و1966 م بهجرة ريفية هامة، وذلك استنادا إلى معطيات الإحصاء السكاني لعام 1966م حوالي بلغ عدد المهاجرين إلى حوالي 600000 نسمة أي ما يعادل 150000 نسمة وسطيا في السنة -مع التحفّظ على هذه الأرقام بالنظر إلى عدم معرفة عدد سكان المدن الإجمالي عام 1962(22).

أمّا المعطيات الموجودة عن الهجرة الريفية في الفترة الممتدة بين 1967 م و1973م فإنّها أكثر وفرة من معطيات الفترة السابقة، لكنها متناقضة إلى حد ما، حيث قدّرت الهجرة الريفية باتجاه المدن الجزائرية خلالها بحوالي 120000 نسمة سنويا، ثم بحوالي 130000 نسمة سنويا ما بين 1973م و1977م وبهذا ارتفعت نسبة سكّان المدن من 33% سنة 1966م، ثمّ إلى 42% سنة 1977م، وبين تعداد عام 1977م

و1966م ، في هذه الفترة نجد أنّ عدد السكان الجزائريين الذين كانوا يقيمون في ولايات غير ولايات إقامتهم بلغ حوالي 430667 من الذكور و447302 من الإناث(23).

3.4- لمحة تاريخية عن ظاهرة الهجرة الريفية باتجاه مدينة قسنطينة:

تؤكّد معظم المصادر التّاريخية، بأنّ ظاهرة الهجرة الرّيفية نحو مدينة قسنطينة، تعود بدايتها إلى العهد الروماني، حيث عادت المدينة بعد تدميرها سنة 308م، إلى مسرح التاريخ من جديد على يد قسطنطين الذي أعطاها اسمه وأعاد بناءها، فازدهر بها العمران، ونشطت الزّراعة والتّجارة و استتب فيها الأمن و الاستقرار، الأمر الذي استقطب العديد من سكّان الأرياف المجاورة الذين قدموا إلى المدينة بعدما استهوتهم المعاملات التّجارية النشيطة والرخاء الذي عمّها(24).

ولم يحدّثنا التّاريخ بعد ذلك عن هجرة ريفية إلى المدينة ذات أهمية تذكر، إلى غاية عهد الأتراك في هذه الفترة التي كانت غنيّة بالأحداث والأزمات، التي كان لها تأثيرها المباشر في تحريك سكّان الأرياف باتجاه المدينة، حيث وقعت مجاعات وأزمات عديدة، منها أزمة القحط قبل فترة صالح باي بنحو 130 سنة أي في أواخر القرن 17م، ثمّ الأزمة الحادّة التي امتدت من سنة 1804 م إلى سنة 1808م، و نتيجة لما ترتّب عن هذه الأزمات من جوع وبؤس وأمراض كثيرة من سكان الأرياف المجاورة أدّى إلى الزحف الأهالي إلى المدينة لطلب المساعدة(25)، وقد توالت هذه الأزمات في عهد الاحتلال الفرنسي لتستمرّ معها موجات الهجرة الريفية إلى مدينة قسنطينة، بالإضافة إلى سياسة التفقير والتّجهيل، و سن القوانين الجائزة التي اعتمدها المستعمر ضدّ الأهالي وما نتج عنها من نزع لملكيات الفلاحين، وإرهاقهم بالضرائب والدّيون و انتشار البطالة، بعد تضرّر القطاع والصناعات التّقليدية، و بعد أن فقد التّجار سوقهم التّقليدي بسبب فصل الحرفي عن زبائنه الذين تدهورت قدرتهم الشرائية، وبسبب عجز البضائع المحلية عن منافسة البضائع المستورد التي غزت السوق الوطنية(26)، ضف إلى ذلك اشتداد الفقر والجوع في الأرياف فبدأ الناس يزحفون إلى قسنطينة جماعات و أفراد، نساء و رجالا، وأعدّت السلطات الحاكمة ملاجئ لهؤلاء المتشرّدين الذين كانوا يتوافدون على المدينة حتى تسهل مراقبتهم وتحسبا لأي طارئ(27)، ومع دخول

القرن العشرين ازدادت أحوال السكان بالجزائر سوءا، إلى أن وصفت الجزائر في الثلاثينات وما بعدها بأنها "ملكة البؤس"، حيث انتشر الفقر والبطالة بين السكان لتصل نسبة البطالين قبل اندلاع حرب التحرير إلى 91%(28)، وقد أدّى هذا الوضع المزري بالكثير من سكان الأرياف إلى مغادرة قراهم إلى المدن الكبرى داخل الجزائر والتي من بينها مدينة قسنطينة.

وفي هذا الشّأن يؤكد م .أرنود L'Arnaud . M بأنّ بحث سكّان منطقة الشمال القسنطيني عن العمل خارج هذه المنطقة، قد أصبح يشكّل ضربا من الحياة ، ونعطي على سبيل المثال نسبة 40% من العمال في منطقة جيجل يشهدون الحركة للبحث عن العمل بصفة دائمة أو مؤقتة(29). و مهما تعدّدت اتجاهات السكان للبحث عن العمل فيمكن أن تتجّه نسبة منها إلى مدينة قسنطينة، وذلك تحت تأثير عوامل الجذب و الاستقطاب الكامنة فيها باعتبارها أهم مركز للنشاط الاقتصادي و الاجتماعي في منطقتها، و لعدّة اعتبارات أخرى أهمّها قرب المسافة وفرص العمل التي يمكن أن توفّرها، ولعلّ أكبر موجة للهجرة الرّيفية باتجاه مدينة قسنطينة في عهد الاحتلال الفرنسي، هي تلك التي حدثت خلال حرب التحرير (1954-1962م) وذلك نتيجة لظروف الحرب، التي دفعت بالاستعمار إلى تحويل منطقة الشمال القسنطيني إلى منطقة محرّمة، اتبع فيها المستعمر سياسة الأرض المحروقة وإنشاء المحتشدات لتجميع السكان، الأمر الذي اضطرّهم للّنزوح إلى مدينة قسنطينة، فارتفع عدد سكانها بما يقارب 107 آلاف نسمة (بزيادة قدرها 43%)، وهذا في الفترة الممتدّة بين 1954 م و1960م فقط(30)، أمّا بعد الاستقلال فقد ورثت الجزائر عن الاحتلال الفرنسي وضعا اقتصاديا متدهورا، وكان لليد العاملة الريفية دورا كبيرا في تحمّل مشاكل المؤسّسات الاقتصادية وتسييرها والمحافظة على استمرارية الإنتاج بها، و لأنّ ما ورثته الجزائر في مجال القطاع الزراعي – بصفة خاصة – أثّر على التّشغيل وحركة السكان، ومنه الهجرة إلى المدن الجزائرية الكبرى ومن بينها مدينة قسنطينة.

5.4- الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري: إنّ الأسرة الجزائرية النّازحة من الرّيف إلى المدينة، مهما كان سبب ذلك النزوح، إلا أنّها وقعت في تصادم بين ما تحمله و ما تربت عليه و بين ما وجدته أو تجده في الوسط الجديد.

1.5.4- الأسرة الجزائرية: تتميّز الأسرة الجزائرية الريفية بحجمها الكبير، تعيش تحت سقف واحد فهي خاضعة لتنظيم اجتماعي اقتصادي قائم على التماسك والتّضامن، وتعتبر العلاقات الأسرية و القرابية أساس لهذا التّنظيم، وتقوم الأسرة بكل الواجبات الاجتماعية، مراعية التّنظيم الاجتماعي السائد بحيث تلعب السلطة الأبوية للأب والجدّ الأداة المراقبة حتى تسيطر على التّسيير والتّنظيم المقرّر، وهذا الأخير قائم على السّلطة الأبوية، كما تقوم على عنصر الذّكر والقرابة والحياة الجماعية، وتكون السّلطة منبع الأوامر والتوجيه والتنسيق(31).

2.5.4- نمط حجم الأسرة الجزائرية: لقد كشفت الدّراسات السّابقة أن الأسرة الجزائرية واسعة، بحيث يعيش في أحضانها عدة أسر زواجية وتحت سقف واحد، كما يعتبر الأب فيها أو الجد هو القانون الروحي للجماعة*، وأنّ الأسرة التّقليدية قائمة على التّضامن الذي يربط بين الأفراد ويؤدي إلى التماسك الجماعة، على أساس صلة قرابية أساسها العلاقات المتينة، كما تعتبر مركز توجيه الأمور لتأدية الأعمال المختلفة والواجبات اليومية الأخلاقية و الدّينية، بحيث يمثّل النّموذج الذي تبنى عليه البناءات الاجتماعية(32).

3.5.4- الوظيفة الاجتماعية للأسرة الجزائرية قبل التغير:

أ- التنشئة الاجتماعية للطفل قبل التّغير: إنّ التّنشئة الاجتماعية* تعدّ من أولى وأهم المعطيات الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة خاصّة والمجتمع عامّة، التي تعد الجماعة الصغيرة الأولية التي تتعهّد بتكوين الفرد ليس كشخص منفرد، لكن كعنصر عضوي في المجتمع(33) كما كانت الأسرة الكبيرة هي التي تلقن الطفل القوانين والقواعد التي تقوم عليها حياته فكل نزعة أو تمرّد يقابل بالقهر فالفرد لا يحاول الخروج عن إطار الأسرة الكبيرة، فهو يذوب داخل الجماعة و احترام الأب يظهر بالصمت وغياب

كل انفعال(34).كما تعتمد الأسرة على الربط بين ما يرويه كبار السن من قصص على الصغار وخرافات يردّدها الأطفال ويؤمنون بها، كما تقوم التنشئة الاجتماعية للطّفل على عنصرين هما السن والجنس، إذ على الطفل أن يخضع لرأي من هم أكبر منه سنا، أمّا العنصر الثاني وهو عنصر الجنس الذي يعترف بالسّيادة المطلقة للذكر على الأنثى ، وإن تزوّج رجل من امرأة فعليها أن تنجب له أولادا، وتتحدّد مكانة الزوجة في معظم مناطق الرّيف العربي بعدد ما تنجبه من الذكور(35) و قد تبدو التفرقة واضحة في مرحلة، و هنا تلعب الأم والجدّة دورا كبيرا في إعداد البنت حتّى تكسب مهارة في الأشغال المنزلية وأمور الزّواج وتعلّم البنت أهم أهداف حياتها، ، وهذا أبسط أنواع الأنظمة الذي لا نجدها إلّا في المجتمعات الزراعية والرعوية والتي تفرض نوعين من الحياة، الأولى صعبة وشاقة تحتاج إلى خشونة، والأخرى تتطلّب رقّة وحنانا وتنظيم وترتيب الحاجات السهلة البسيطة التي تقوم بها المرأة(36).

ب- الزواج وعلاقاته بحجم الأسرة قبل مرحلة التغير: و الزواج عند الأسرة الريفية تميزه سمات خاصة، فهو يخضع لقيم وعادات اجتماعية تتمسك بها الأسرة وأكثر ما يتّسم به الزواج في الأسرة الريفية أنّه داخلي* أكثر ممّا هو خارجي في غالب الأحيان، إذ يفضل الريفي أن يزوج ابنه أو ابنته من الأقارب، والملاحظ أنّ الأسرة الريفية الجزائرية تحرص أثناء تربية أبنائها على غرس وتثبيت قيمة الزواج المبكر في نفوسهم، والأم تلعب دورا ذا أهمية بارزة في تنشئة ابنتها على ذلك، فتعلمها مهارة الأعمال وأمور الزّواج حتى يكون لها حظا أكبر في نجاح زواجها، وتجعل الزواج هدفها في حياتها كلّها، وتعتبر المرأة وسيلة لروابط جديدة يزداد بها حجم الأسرة الكبيرة و تتمتّن بفضلها العلاقات والروابط القرابية، وهو الوضع الذي يفسر به الزواج(37).

ج- العلاقات القرابية قبل التغيّر: يختلف محور القرابة* في الأسرة وما يتبعها من سلطة وسيطرة، باختلاف المجتمعات وما تسير عليه من أنظمة اجتماعية، والقرابة قائمة على نظام الزواج ونظام النسب و الانحدار و نظام المصاهرة وهذا النظام شديدة التعقيد(38).

فعادة ما تصنّف القرابة إلى ثلاث درجات هي: الدرجة الأولى وتمثل الآباء والأبناء والإخوة، الدرجة الثانية وتمثل الأعمام والأخوال والأصهار، الدرجة الثالثة تمثل فروع و امتدادات الدرجتين الأولى و الثانية.

كما يعتبر الاستقرار المجالي والوضعية المعيشية للأسرة من عوامل تقوية البناء القرابي للحي، ومن مؤشرات هذا البناء في ذات الوقت(39) ، وقد عدّد المختصون العلاقات السّائدة التي تكون أكثر ملاءمة للعلاقات الأسرية، ولما كانت العلاقات السّارية شائكة ومتعددة فسوف نقتصر على أهمها(40):

- هناك علاقة الزوج بالزوجة، علاقة الأب و الابن، علاقة الأم و الابن، علاقة الإخوة **(41)، علاقة الأخت بالأخ، علاقة الحفيد والحفيدة بالجد و الجدّة* .

د- النشاط الاقتصادي للأسرة الجزائرية(42): توزع الأعمال حسب الجنس والسن، كما تعطى الأعمال الأكثر صعوبة للرجال وتقوم النساء والأطفال وكبار السن بالعمليات والأنشطة السّهلة وتتمثل الأولى في الحرث ورفع الأثقال، بينما تتمثل الثانية في جني الثمار و الالتقاط، وما تبقى في الحقل من ثمار وخضر وسقي ولا يقوم الرجال بالأعمال المخصّصة للنساء، و لا النساء يقمن بالعمليات المخصّصة للرّجال، فلكلّ منهم ميدانه وأعماله.

كما يتمثل الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد المحلي وهو الإنتاج الذي يكفي فقط لاستهلاك الأسرة، بحيث تقوم الأسرة بإنتاج ما تحتاجه من أجل الاستهلاك المحلي والكفاف، وما تبقى يخزن لموسم الشتاء أو خوفا من فترات القحط أو المجاعة أو نقص المحصولات.

ولا تنتج الأسرة من أجل السوق، نظرا لوسائل النقل غير الموجودة وإن حدث ذلك فتستعمل الحيوانات وتمثل هذه وسيلة بطيئة، وقد تقوم الأسرة بعملية التبادل مع أسر أخرى، سواء من الجيران أو الأقارب الذين يسكنون نفس المنطقة، وهذا ما يسمى بالتبادل الداخلي.

هـ-السلطة: ا نجد أن هناك نوعين من السلطة:

1- السلطة الإجتماعية(43) – **سلطة الضبط والإشراف-:**

إن الأب هو المسؤول الأول على أفراد أسرته، إذ يجب احترامه والخضوع له، وهو الذي يشرف على الأسرة ويقوم بضبط كل السلوك الاجتماعي، فالأبناء لا يتكلّمون في حضورهم، وإذا ما بلغوا سن الثامنة فعليهم أن يطيعوا دون مناقشة، بل يبقون ملتزمين بالصمت وفي خضوع وهو المشرف على تضامن الأسرة و ارتباطها بالعلاقات الخارجية، كما يهتم بالتزويج والتطليق و يفصل المنازعات

2- السلطة الاقتصادية :

سلطة الأب تبدو واضحة في هذا الجانب من الحياة الاقتصادية، فالأب يقوم بتقسيم العمل على أبنائه ويجعلهم أعضاء يتعاونون من أجل المصلحة العامة ومصلحة الأسرة الكبيرة، ولما كانت الأسرة هي الوحدة الاجتماعية و الاقتصادية، فالأكبر سنا وهو الأب، يقوم بتنظيم العمل والإنتاج، ويمثل الأبناء اليد العاملة في الأرض الزراعية، وهذا يتبين من إرادة ورغبة الأسرة في زيادة حجمها حتى تستغل كل الأيدي العاملة في خدمة الأرض، فإذا كان العمل في حقل واحد، يقوم الأب بتقسيم الأعمال بين أولاده وبعد بيع المحصول يقوم الأب بإعطاء نصيب من المال لكل واحد من أبنائه في حالة وجود فائدة زائدة أما إذا لم يكن هناك فائض من الربح، فيحتفظ الأب بما حصل عليه وينفقه على الأسرة كلها، والحصول على المال يكون في حالات قليلة، لأن الإنتاج ليس هدفه التسويق لكن من أجل إعالة الأسرة(44).

6.4- الواقع الحضري للأسرة الجزائرية:

1.6.4- ملامح تغير الأسرة الجزائرية تعتبر الأسرة النظام الإنساني الأول، والتي من وظائفها الأساسية استمرار النوع البشري والمحافظة عليه، إذ تعدّ مجتمعا صغيرا متكاملا أكثر من أن تكون نظاما يشمل عددا من الوظائف الخاصة كما يلاحظ في المجتمعات الحديثة، فانتقال الأسرة الجزائرية من الوسط الريفي إلى الحضري بسبب الهجرة أو غيرها، وقد يؤدّي ذلك إلى تغير وظائفها وتقلّصها وتحوّلها من مجتمع صغير، تتوفر فيه كل مقومات الاكتفاء الذاتي إلى وحدة ذات تخصص وظيفي أو نظام داخل مجتمع كبير، كما أصبحت تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي وهي تنقل إلى الطفل خلال مراحل نموه

ثقافة المجتمع، ضف إلى ذلك أن التغير الذي يحصل في هذا المجتمع جعل الأسرة تعتمد أساليب جديدة تتماشى والقيم الجديدة التي يتحلّى بها الوسط الحضري وذلك سعيا منها إلى تحسين وضعيتها ومسايرة تطور المجتمع الكبير، فالأسرة المهاجرة تواجه ضرورة التكيف مع أسلوب حياة جديدة غير مألوفة، حيث يضطر الأب إلى العمل بانتظام، ويتعامل مع اقتصاد نقدي ويتعوّد على حياة الضبط، وتصبح حياته وطريقها غير التي عرفها من قبل، وأوّل تغير يحدث لهذه الأسرة في الوسط الحضري هو تقلّص حجمها وميلها إلى النمط الأسري الزوجي، وذلك لزيادة متطلبات حياة الأفراد المادية، وظهور قيمة الفرد كفرد لا ينتهي في الجماعة، بل يفرض نفسه ويميل إلى التحرّرية و الاستقلالية والفردانية وعدم الشعور بالإلزامات والضغوط الاجتماعية التقليدية و اختفاء شبكة العلاقات القرابية، وبروز حرية التّصرف والتفكير، كما تميل الأسرة الجزائرية في الوسط المتحضر إلى أن تكون نووية زوجية، ناتجة عن تفكك الأسرة الكبيرة بعد الهجرة و الاختفاء التدريجي لمقوّماتها الاجتماعية و الاقتصادية(45).

كما أدى هذا الانتقال إلى تغير في القيم والعادات والتقاليد، ولعل خروج المرأة للعمل ومشاركة الرجل لتحسين الوضع المادي للأسرة، أدّى إلى تغيير في نمط العيش، وتوزيع الأدوار باعتبار أن المرأة قد تخلّت عن فكرة القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأولاد بسبب نشأة مؤسّسات مكمّلة كدور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس ...التي أصبحت تشاركها في مهامها.

2.6.4- مشكلات الأسرة الجزائرية في الوسط الحضري:

إن ظاهرة التحضر التي أدّت إلى تغيير بناء الأسرة، جاءت نتيجة عدة عوامل كما أوضحنا سابقا فنزوح الأسر إلى المدن سواء كان ذلك بإرادتها أو بغير إرادتها، نجم عنه عدّة صعوبات ومشكلات نذكر منها:

أ- صعوبة التكيّف بالقيم والعادات الحضرية: إن انتقال الأسرة الجزائرية من وسط ريفي إلى وسط متحضر، يتوجب عليها بذل الجهد لتسهيل عملية اندماجها بمراعاة الأفكار التالية:

- الوعي الكافي بنمط وأسلوب الحياة الحضرية من عادات وقيم.

- تعليم المرأة وخروجها للعمل أصبح أمرا ضروريا، وبهذا فهي تسقط بقايا الأغلال التي تعيق حركتها الحرّة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع القرار(46).

- تغيير مفهوم السلطة في الوسط الحضري، فالسلطة التي كانت تعطى للرجل، أصبحت مشتركة بين الرجل والمرأة، وعلاقة الأفراد تقوم على أساس الاحترام المتبادل والضبط الذاتي وتحمل المسؤولية.

- الأسس المعتمدة في تربية الأبناء، تختلف بحسب البيئة التي تعيش فيها الأسرة، فالأساليب التربوية في الرّيف تختلف عن المدينة.

ب- هامشية الأسرة الريفية في الوسط الحضري: إن العيش في المدينة أحيانا لا يعني بالضرورة مشاركة الفرد في الحياة الحضرية، أي لا يندمج فيها اجتماعيا وقد تكون علاقاته محدودة إلى أبعد حد خاصة في المراحل الأولى، بسبب عدم تكيفه مع أسلوب الحياة الجديدة، هذا فضلا عن خبرته أو نقصها وطريقة كلامه ولباسه وعاداته، وهذا ما يخلق نوعا من الهامشية و يقع في ما يسمّى بالاغتراب*.

خلاصة:

إنّ الأسرة نظام قائم بذاته له كيانه ومبادئه وأسسه، تتأثر بالوسط المحيط بها وبالظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسّياسية وغيرها، والهجرة الرّيفية واحدة من بين المؤثّرات التي ساعدت على انتقال الأسرة الجزائرية من وسط إلى آخر والصعوبات التي تواجهها في وسط متحضر يختلف في تركيبه عن الوسط الريفي فأصبحت بذلك تعيش وسط ضغوطات بين ما تربت ونشأت عليه وبين ما تحويه المدينة من متناقضات.

الهوامش:

* بيانات الديوان الوطني للإحصاء 2008

1- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 22.

[2]- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1993، ص 152.

[3]- مصطفى الخشاب: دراسات في علم الاجتماع العائلي، النهضة العربية، بيروت، 1985، ص 32.

[4]-محمد أحمد الزعبي: التغير الاجتماعي، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1982، ص 34.

5- سميرة أحمد السيد: الأسس الإجتماعية للتربية، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 2004، ص 183.

[6]- نفس المرجع السابق، ص183.

[7]- نفس المرجع السابق، ص 183.

[8]- زوزو عبد الحميد: دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية، الجزائر،1974، ص12.

[9]- علي عبد الرزاق جلبي: علم إجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987، ص89.

10-محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص66

11-عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،1989، ص 106.

[12]- محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة ، دارسة في جغرافية العمران، د. م الجامعية، الجزائر،1984، ص104.

[13]محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، د م الجامعية، الجزائر،1991، ص158.

14محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، المرجع السابق، ص178.

[15]محمد مصطفى حسن علي: سياسات وتجارب إعادة إنخراط مهاجري بلدان المغرب العربي، د م الجامعية، الجزائر ،1987، ص80.

16- علي غربي: العلاقات الصناعية في مجتمع المصنع، رسالة دكتوراه في علم الإجتماع، 1989، ص 40.

[17]- زوزو عبد الحميد: دور المهاجرين في الحركة الوطنية بين الحربين، الجزائر،1974، ص ص 12-13.

[18]- محمد بومخلوف: **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 167.

[19]- زوزو عبد الحميد، مرجع سابق، ص 28.

20-محمد بومخلوف، نفس المرجع السابق، ص 172.

[21]- Djilali ben amrane :Crise del'habitat ; prospects de développement socialiste en Algérie, CREA, Alger, 1980, p 247

22- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية: **التعداد العام للسكان-هجرة السكان الجزائريين بين الولايات**-، الجزائر، فيفري1977، ص27.

[23]- نفس المرجع، ص27.

[24]- محمد الهادي لعروق، مرجع سابق، ص 69.

25-رابح بونار:**مجاعات قسنطينة**- صالح العنتري – ش.و. ن.ت، الجزائر،1974،ص13.

[26]- محمد بومخلوف: **اليد العالمة الريفية في الصناعة الجزائرية**، مرجع سابق، ص152.

[27]- رابح بونار: مرجع سابق،ص18.

28-محمد الهادي لعروق: مرجع سابق، ص101.

[29]- محمد الهادي لعروق: مرجع سابق، ص101.

30-محمد بومخلوف: اليد العالمة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سابق، ص186.

[31]- محمد الهادي لعروق: مرجع سبق ذكره، ص103.

[*]يعتبر الأب أو الجد هو الذي ينظم أمور تسيير التراث الجماعي وله مراقبة خاصة تسمح له بالحفاظ على الأسرة، وغالبا يكون ذلك بواسطة نظام حكم يعمل على تماسك الجماعة المنزلية، كما أن الأسرة الجزائرية قائمة على الأب الذي له السلطة والمسؤولية التامة على الأبناء وأبنائهم.

[32]- P. BOURDIEU :SOCOLOGIE DE L'ALGERIE, 67ME ED BUF, 1980, P 12

[*]**التنشئة الإجتماعية:** تعني أن تقوم الأسرة بعملية تربية الطفل فتضبط سلوكه، مستعملة الثواب والعقاب وتعليمه تجنب كل الأفعال التي لا تقبلها الأسرة والمجتمع، حتى تكون كل أعماله وأفعاله تتماشى والوسط الذي يعيش فيه، دون الخروج عنه، فمنذ حداثة سن الطفل وهو يتعلم كل أنماط السلوك التي تلقنها له الأسرة، إذ يقول (دوركايم) أن الفرد كلما حاول التمرد قابلة القهر الممارس من طرف الأسرة والجماعة، لأنه يعيش تحت ضغوط الإلتزام المفروض من قبل الجماعة.

[33]- سامية الساعاتي: الثقافة والشخصية، ط2، دار العربية للنشر والطباعة، 1984، ص224.

[34]- Nafissa, Zerdouni : l'enfant d'hier-l'éducation de l'enfant dans un milieu traditionnel Algerien,Masrero 1980.P 183

[35]- عزت الحجازي: مقال المرأة العربية هل تؤدي دورا في التنمية؟، الجمعية العراقية للعلوم الإجتماعية، بغداد، 1980م، ص25.

[36]- خليل عمر، محسن: التمايز الجنسي والتنمية الاجتماعية، مجلة فكرية إقتصادية، العدد 1، سنة 1980، ص102.

[*]الزواج الداخلي– زواج الأقارب – يتم بعقد غير الرسمي وفي سن مبكر للبنت والولد، وذلك بأن يتعاهد أولياء الطرفين، فيتفقا أن تكون هذه البنت لذلك، وهذا الولد لتلك ولا يتراجع الأولياء عن ذلك العقد الوثيق والمتين الذي يزيد من شرف الأسرة، وأي إخفاق أو فشل يعتبر عار أو فضيحة لا تمحى من تاريخ حياة الريفي.

[37]-Pierre Bourdieu : Sociologie de l'Algérie, 6 ème éd, 1980 ,p 15

[*]فالقرابة هي مجموع الصلات المحددة إجتماعيا، وهذه الصلات هي قبل كل شيء دينية حقوقية وأخلاقية فالدين كان يثبت القرابة، وبينت الدراسات الكثيرة التي تناولت نظام القرابة، وفي مجتمعات مختلفة أن هناك القرابة الدموية، أي الولاء عن طريق الدم أو الولاء على أساس جغرافي.

أنظر:

[38]- Mostafa, Boutefnouchet,La famille Algérienne, SNED,ed3, 1982, P12

[39]- أنظر: محمد بومخلوف وآخرون: واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري، مخبر الوقاية والأرغنوميا، الجزائر، ط1، 2008، ص.238

[40] الحسن، إحسان محمد: العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة، بيروت، ط3، 1997، ص70.

[**] 41- فالبنت تشعر أنها خلقت لمساعدة أفراد الأسرة والإحترام الخالص لهم تعلمها آمها الأمور المختلفة، وتشترك الأخت الكبرى في ذلك، فهي تنقل التجارب لأختها، وتمدها بالمساعدة وتحفظ سمعتها، والأخت الصغرى تحترم أختها وتساعدها في أعمالها المختلفة، وتطلعها على أسرارها فالعلاقة القائمة بينهن تماثل تلك التي تقوم بين البنت والأم، مع الإختلاف الخفيف، في وجود عنصر الزمالة، خاصة لما لا يكون فرق السن مرتفع.

أنظر: الحسن إحسان محمد، المرجع السابق، ص71.

[*]كما أن العلاقة، علاقة الطاعة الكاملة والإحترام، وعدم الخروج عنها ولو كان هؤلاء على غير صواب فالعلاقة القائمة علاقة تقدير لهما، وقد تكون العلاقة السائدة بين الحفيد أو الحفيدة والجد أو الجدة للأب نفس العلاقة التي تربط الأحفاد والجد والجدة من ناحية الأم.

[42]- الحسن إحسان محمد: العائلة والقرابة والزواج، المرجع السابق، ص ص 83-84.

43-الحسن إحسان محمد، مرجع سابق، ص86.

44- الحسن إحسان محمد: نفس المرجع السابق، ص85

45-F. haider : condition de formation des familles et production socio économique. INEAP, mai, 1982, p 11.

[46]- فوزية دياب: القيم والعادات الإجتماعية، بحث ميداني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980، ص 353.